

استهداف الكاظمي خلط الأوراق العراق في أزمة ما بعد الانتخابات

نجا العراق من "قطوع كبير" مع نجاة رئيس وزرائه مصطفى الكاظمي من محاولة اغتيال عبر طائرة مسيرة اصابت الهدف من دون ان تحقق هدفها. لكن العراق ما زال يتخبط في أزمة سياسية ومعركة شرسة تدور حول الحكومة الجديدة ومَن يكون رئيسها، وكيف تكون تركيبتها وتوازناتها

بعدما كان يعوّل على الانتخابات مدخلا الى مرحلة جديدة عنوانها الإصلاح ومكافحة الفساد واعادة بناء الدولة، اذا بها تصبح مدخلا الى أزمة طويلة معقدة ساهمت محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في اذكائها واعادة خلط أوراقها.

تفاعل المجتمع الدولي بشكل سريع وواضح مع محاولة اغتيال الكاظمي مع الحدث العراقي، وظهرت موجة من الادانة القوية لهذه العملية الإرهابية. هذا يظهر من جهة اهمية العراق في الحسابات والمصالح الدولية، ويظهر من جهة ثانية اهمية الكاظمي الذي لا ينتمي الى نادي رؤساء الحكومات الذين تعاقبوا على رئاسة الحكومة ولا يشبههم، من نوري المالكي الى حيدر العبادي وعادل عبدالمهدي. فقد تمكن الكاظمي، وفي فترة زمنية وجيزة، من اعادة العراق الى الساحة الدولية، والى دوره الاقليمي ومحيطه العربي، وشرع في عملية اعادة بناء الدولة التي اعطتها الانتخابات الاخيرة قوة دفع. وقد نجح في ترسيخ وتقديم فكرة العراق الدولة على العراق الساحة، بمعنى ان لا يبقى ساحة لصراعات خارجية تبقيه مفككا وضعيفا ومهددا في امه واستقراره وازدهاره.

مصطفى الكاظمي البراغماتي الهادئ الاتي الى رئاسة الحكومة من عالم المخابرات، مستندا الى شبكة علاقات خارجية ومدركا واقع التركيبة السياسية الطائفية في العراق وتوازناتها الدقيقة وامتداداتها الاقليمية، لم تسعفه تجربته وخبرته المكتسبة في تفكيك الالغام الداخلية التي تراكمت وانفجرت مرة واحدة بعد الانتخابات، وكادت ان تقتله وتشطبه من المعادلة في عملية اغتيال معدة باتقان ولم يتبناها احد. اول سؤال طرح بعدها ومن اللحظة الاولى: مَن قام بهذه

العملية الجريئة المقتحمة للمنطقة الخضراء والكاسرة للخطوط الحمراء، والتي تحتاج الى قرار كبير؟ مَن يملك الطائرات المسيّرة والخبرة في تسييرها واصابة اهدافها بدقة؟ وفي اي اطار تدرج محاولة اغتيال الكاظمي وازاحته وشطبه من المعادلة؟ في اطار الصراع الداخلي الذي استعر بفعل الانتخابات ويدور حاليا حول الحكومة المقبلة، ام في اطار الصراع الخارجي الذي يتمحور بين ايران واميركا على ارض العراق، ويستعر مجددا عشية مفاوضات فيينا وتجميع أوراق القوة والتفاوض؟

اولا، تبدو الصلة الوثيقة بين استهداف الكاظمي والانتخابات التي جرت ولم تعلن نتائجها الرسمية بعد، بحيث جاء هذا الاستهداف ليتوج مسارا تصعيديا على المستويين السياسي والشعبي، مع رفض فصائل الحشد الشعبي لنتائج الانتخابات

والتنديد بتزويرها، ومع قيام تظاهرات عندمداخل المنطقة الخضراء تخللتها اعمال عنف واطلاق نار على المتظاهرين ادت الى قتل وجرح العشرات بينهم قيادي في "عصائب اهل الحق" الاكثر نفوذا في الحشد الشعبي، وهو تحالف فصائل موالية لايران وحاز على نحو 15 مقعدا في الانتخابات بعدما كان القوة الثانية مع 48 مقعدا، والحشد الشعبي الذي يرفض نتائج الانتخابات، يرفض ايضا عودة الكاظمي الى رئاسة الحكومة. وهذا لب المعركة الدائرة في العراق حاليا حول رئاسة الحكومة المقبلة بين تيار مقتدى الصدر الذي تصدر الانتخابات مع 73 مقعدا، والساعي الى تحالف مع كتلتين سنية وكردية، وتيار الحشد الشعبي الذي يمكن له ان يعيد تشكيل الكتلة الاكبر مع نوري المالكي وتحالفات مع السنة والاكرد.



محاولة الاغتيال اكسبت مصطفى الكاظمي تأييدا داخليا ودعمًا دوليا.

بدل ان تشكل الانتخابات النيابية في العراق مدخلا الى مرحلة من الانفراج والاستقرار والاصلاح، اذا بها تتحول مدخلا الى مرحلة جديدة من التأزم والتوتر، بعدما جرى رفض نتائج الانتخابات والواقع الجديد الذي افرزته من قبل قوى شيعية اساسية اولها وتحديدًا القوى الموالية لايران المنضوية في اطار تحالف الفتح، التي تعتبر ان تلاعبا جرى بالانتخابات وان النتائج التي لا تتناسب مع ميزان القوى على الارض.

وبدل ان تفتح الانتخابات الطريق امام انتقال هادئ وسلس للسلمة، فانها فتحت الباب امام أزمة حكومية مفتوحة، حيث تدل المؤشرات الاولى على ان تشكيل الحكومة سيكون صعبا ومعقدا، ويتطلب وقتا ليس فقط بسبب الخلاف على تركيبة الحكومة وحصصها، وانما ايضا بسبب التجاذب القوي حول رئاستها. فاذا كان مصطفى الكاظمي هو الاوفر حظا والانسب والاكثر مطابقة لمواصفات المرحلة، فانه يواجه هاجس عودة نوري المالكي الذي كان تقدمه واحدا من مفاجات الانتخابات، وسيحاول المالكي بناء كتلة شيعية تنافس كتلة الصدر، فيكون تحالف المالكي - الفتح في مواجهة تحالف الكاظمي - الصدر، ويكون الرد على خسارة الانتخابات في ربح المعركة الحكومية.

المكون الشيعي محكوم، في نهاية الامر، بالتوصل الى توافق قبل الذهاب في اتجاه السنة والاكرد لبحث التحالفات وتوزيع الحصص والاتفاق على منصبى رئاسة البرلمان والجمهورية. السنة والاكرد، يبدو موقفهم هذه المرة اكثر قوة من اي فترة سابقة. فالخلافات الشيعية - الشيعية تسمح للشركين الكردي والسني بفرض خيارهما او على الاقل الجزء الاكبر منها على مَن يتحالفون معه سواء لتشكيل الكتلة الكبرى وتشكيل الحكومة المقبلة بدءا من الرئاسات الثلاث.

بقاء التوازنات الرئاسية في العراق على حالها، علما ان فرصة رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي تبقى واردة كثيرا ما لم تحدث مفاجآت تغير المعادلة. فعودته مجددا لرئاسة الحكومة المقبلة مرهون بشكل التوافقات



الصلة وثيقة بين محاولة الاغتيال ونتائج الانتخابات ومعركة رئاسة الحكومة



فرصة رئيس الوزراء الحالي واردة كثيرا ما لم تحدث مفاجآت تغير المعادلة.

المقبلة، فاذا توصلت الاطراف الى شكل توافق جديد سيكون الكاظمي من ابرز المرشحين، خصوصا بعدما اكسبته محاولة الاغتيال تأييدا داخليا على المستويين السياسي والشعبي، ودعمًا دوليا لم يتوافر لأي رئيس حكومة عراقي من قبل.

سيبقى المشهد السياسي العراقي منقسما في شأن العديد من الملفات الداخلية والخارجية، بدءا من وجود القوات الاميركية في العراق، وصولا الى النفوذ المتزايد لايران. نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية اطلقت التحذير لايران من ان الاوضاع لدى الجارة الجنوبية الغربية ستكون اكثر ارتباكا مما هي عليه الان، معتبرة ان المشاركة الضئيلة للعراقيين في الانتخابات ونتائجها لا يمكن لها ان تفضي الى تشكيل حكومة قوية ومعتمدة في هذا البلد، او رسم افق جلي وبعث على الامل. النقطة المحورية ستكون الصفقات التي تجري خلف الكواليس لتشكيل الحكومة، ولطالما اضطلعت طهران تاريخيا بدور كبير، اذ اثبتت انها اللاعب الخارجي الاكثر نفوذا عندما يتعلق الامر بتشكيل حكومة في العراق.

المرحلة المقبلة تتسم بالغموض الطويل الامد لأن الاحتمالات مفتوحة على كل المسارات، مع تصاعد خطاب هزيمة المعسكر الايراني، في وقت تدرك فيه طهران ان حصاد العملية الانتخابية، على اختلاف نتائجه، لن يؤثر في طبيعة العلاقة مع العراق وجوهرها، والحكومة المقبلة تدرك ذلك جيدا. يبقى الكثير من الاسئلة معلقا في شأن مستقبل الاوضاع في العراق، فاذا لم يحسن اللاعبون الكبار احتواء نتائج الانتخابات العراقية التشريعية وتداعياتها، فان الاحتمالات المطروحة ترسم صورة ضبابية بين انفراجات قريبة وصولا الى انسداد سياسي مماثل لما جرى عام 2018، خصوصا في ظل توقع دورة جديدة من التأزم السياسي، مردها غياب قدرة اي طرف على الامساك بزمام الامور بمفرده، وسيلان لعب اطراف كثيرة على اعادة ضبط البوصلة في البلاد، بما يخدم مصالحها.

وليس من المستبعد ان يحل ربيع العام 2022 ولا حكومة جديدة في العراق، طالما ان التوافق الايراني - الاميركي لم ينضج بعد.